مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٨٠/٥/١

جلسة تاريخية لمجلس الشعب تتجلى فيها الوحدة الوطنية

النواب المسيحيون : نوافق بالاجماع على أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع

● اللجنة الدستورية والتشريعية بالمجلس :

حرية ممارسة الشعائر الدينية حق للمصريين دون تفرقة

دارت امس مناقشات واسعة فى الجلسة التاريخية التى خصصها مجلس الشعب لنظر التعديلات الدستورية التى تتم لاول مرة فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر بالطريق الذى رسمه الدستور .

وقد اكدت المناقشات أن النواب المسيحيين قد وافقوا بالاجماع على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .. والتزام الاغلبية والمعارضة وكافة الاتجاهات السياسية بنسبة الـ ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين فى عضوية مجلس الشورى .

واعلن المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل انه يرحب بالتعديلات الدستورية التى تجعل الاحزاب قائمة على اساس نظام ديموقراطى مؤسس على حرية الكلمة .

واكد تقرير اللجنة الخاصة بنظر التعديلات الدستورية على حرية الصحافة والصحفيين واستقلالهم فى اداء عملهم فى نطاق احكام الدستور والقانون .

وقد جاء فى تقرير اللجنة التشريعية حول تعديل المادة الثانية والنص فيها على ان تكون مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .. انه قدمت للجنة عدة اقتراحات للتأكيد على عدم التمييز بين المصريين بسبب اختلاف الدين

وخضوع غير المسلمين لشرائع ملتهم .

وقد استعرضت اللجنة هذه الاقتراحات وتبين لها بعد الدراسة العميقة أن المادة بالصيغة الجديدة كافية وتفى بالغرض المطلوب على أكمل وجه .

كما انه من المسلمات ايضا أن مبادىء الشريعة الاسلامية السمحاء تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون فى أمور احوالهم الشخصية لشرائع ملتهم، وقد استقر على ذلك رأى فقهاء الشريعة الاسلامية منذ أقدم العصور نزولا على ما ورد فى الكتاب والسنة .

واستطرد تقرير اللجنة يقول :

وبناء على ماسبق فان اللجنة قد انتهت بعد دراسة الاقتراحات المقدمة بشأن هذه المادة الى مايلى :

اولا : لاتوجد ثمة شبهة فى أن حق تولى الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، تعد من الحقوق العامة للمصريين الذين يتمتعون بها فى ظل الدستور ، وطبقا لاحكام القانون دون أى تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين والعقيدة .

ثانيا : ان أى انحراف بتفسير أى نص فى الدستور بما يخل بمبدأ المساواة أو حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية لاهل الكتاب من المصريين ، يمثل مخالفة دستورية صريحة وبصفة خاصة لاحكام المادة الثانية من الدستور على النحو الذى سبق أن أقره المجلس ، بل ويتعارض القول بمثل هذا التفسير مع واجب الحفاظ على الوحدة الوطنية الذى يلتزم به كل مصرى طبقا لصريح نص المادة « ٦٠ » من الدستور ويتناقض مع مراعاة ما أقره الشعب ضمن مبادىء الاستفتاء الذى تم فى «١٩» من ابريل سنة ١٩٧٩ بشأن معاهدة السلام ، واعادة بناء الدولة .

مهمة مجلس الشورى

وعند بدء المناقشة حول مهمة مجلس الشورى قال **الدكتور صوفى ابو طالب** يجب أن يكون واضحا للجميع أن مجلس الشورى **ليس هو مجلس الشيوخ السابق** لاننا لا نأخذ بنظام المجلسين ، كما أن مجلس الشورى هذا لن يكون دوره مثل دور اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وأن هناك اختصاصيين اصليين لهذا المجلس الجديد ..

الاول : فيما يمس مصلحة عليا أو تحتاجه البلاد فى الامور القومية .

والثانى : وهو اجبارى والزامى ، ويشمل مجموعة القوانين المكملة للدستور والتعديلات الدستورية ومشروع الخطة.

أما عن كيفية الاحالة لمجلس الشورى فالقوانين المقدمة من الحكومة يحيلها رئيس الوزراء ، والاقتراح بمشروع قانون المقدم من اعضاء مجلس الشعب يحال من مجلس الشعب ، وترسل بالطريق الذى رسمه الدستور. ولكن احالة رئيس الجمهورية جوازية وليست وجوبية .

وقال محمود ابو وافية : اننى ارى

أن المادة كما هى لا تفى بتحقيق الهدف واننى اضرب مثلا ـ لاقدر الله ـ فيما لو تعرضت مصر لـ ١٨ و ١٩٠ يناير ثانية والاحزاب لم تتوحد كلمتها فى هذا الموضوع ، كيف يمكن أن نواجه هذا الظرف ؟

وتساءل **صبرى القاضى** عن المدة التى يقضيها المشروع فى مجلس الشورى حتى لا يؤثر ذلك على اعمال مجلس الشعب

وقال **احمد يونس** مادام رأى المجلس ليس ملزما ، وهناك انتخابات ستجرى والدائرتان ستصبحان دائرة واحدة .. اذن ماهى الحكمة من انشاء هذا المجلس اذا كان الهدف منه اخذ الرأى فقط ! اذا كنتم تريدون اخذ الرأى فنحن على استعداد بصفتنا ممثلين للشعب وانا غير موافق على هذه المادة كلية لا شكلا ولا موضوعا .

وقال رئيس المجلس : هذا الكلام اين كان يوم كنا نناقش التعديلات من حيث المبدأ وسيادتك وافقت عليها ! ..

نسبة العمال والفلاحين

وبدأت المناقشة الواسعة والمثيرة حول المادة المستحدثة فى الدستور ، المتعلقة بتشكيل مجلس الشورى الذى يشمل عددا لايقل عن ١٣٢ عضوا ، وينتخب ثلثا اعضاء المجلس بالانتخاب المباشر السرى العام **على ان يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين** ، ويعين رئيس الجمهورية **الثلث الباقى** .

اقترحت **نوال عامر** أن يتم تعديل هذه المادة فى ضوء المادة ٨٧ من الدستور التى جعلت نسبة الـ ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين من جميع اعضاء مجلس الشعب كله .. وبالتالى يجب ان يطبق ذلك بالنسبة لمجلس الشورى حتى لا يكون هناك تعارض فى مواد الدستور .

وهنا رد رئيس المجلس أن المادة ٧٨ تتحدث عن الاعضاء المنتخبين فقط ، ولا يمكن القياس هنا بين المجلسين .

وقال **جبريل محمد** اننى سأقول وجهة نظر ارجو ان نناقشها بهدوء . ان هذا المجلس قد قام اصلا ليضم مجموعة من المتخصصين .. ضجة واصوات فى القاعة وارتفاع الايدى طالبة الرد .. واستطرد **جبريل محمد** : نريد ان نتكلم بموضوعية حتى لانقع فى زيف الشعارات .. مجلس الشورى ليس سلطة تشريعية وليس سلطة رقابية ، وانما هو عبارة عن مجموعة من المتخصصين فى مجالات متعددة . هو مجلس العائلة .. ولا اعتراض على حق العمال فهو مكفول .

وقال **كمال الشاذلى** .. ان التعديل فى الدستور يجب الا يغفل القاعدة العامة التى وردت فى ضوء الالتزام بنسبة الـ ٥٠ ٪ على الاقل فى المجالس المنتخبة .

الحزب الوطنى ملتزم

وقال **فكرى مكرم عبيد** [نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى] بصفتى امينا عاما لحزب الاغلبية

المطلقة الذى ارتبط نوابه ببرنامجه امام من انتخبوهم على أساس دستورى وطنى اصيل وهو الالتزام الكامل فى برنامج الحزب بأن يكون النصف على الاقل فى كافة المجالس المنتخبة من العمال والفلاحين ..

اعلن ان هذا المبدأ يجب الا نحيد عنه اطلاقا .

ووسط تصفيق حاد اعلن **فكرى مكرم** ان الحزب الوطنى ملتزم بأن يكون نصف مجلس الشورى من العمال والفلاحين .

وقال **ابراهيم شكرى** رئيس حزب العمال : اقترح اضافة تحديد النسبة على الاعضاء المنتخبين ايضا بمجلس الشورى . والثلث المعين ليس له شأن فى هذا .

وقال **حلمى عبد الاخر** : ارجو ان لايكون مفهوما ان الحزب الوطنى ضد نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين .. ومناط التعيين هو الثغرات فى التطبيق وهذا ليس فيه مساس بالمبدأ الدستورى

وقال **حافظ بدوى** : لانريد ان نأخذ الامور بحساسية . منذ الثورة ونحن لنا قواعد عامة مثبتة فى الدستور ، ونحن نشرع لمجلس الشورى نتسير على هذه القواعد . ولا مجال لان يكون هناك تغيير فى مبادىء الدستور .

وعقبت **نوال عامر** [مقدمة الاقتراح] قائلة ان العمال والفلاحين لم يقدموا الا الوطنية الخالصة لمصر ، ونحن واثقون ان رئيس الجمهورية قادر على أن يعطى لكل ذى حق حقه ، وأنا أؤيد ماقالته الحكومة فى هذا الشأن وأرجو الموافقة على المادة كما هى وأسحب اقتراحى فى هذا الشأن .

□ **وحول المادة ٧٧ المتعلقة بمدة الرئاسة** قال **ابراهيم شكرى** رئيس حزب العمل : نحن نعلم ان استمرار رئيس الجمهورية فى الحكم فى هذه الفترة الحاسمة أمر واجب ولكنى امتنع عن التصويت على هذه المادة حيث انه لم يرد فى برنامجنا بحزب العمل أن تتجدد مدة الرئاسة لاكثر من فترة واحدة وبالتالى فهذه المادة مخالفة لبرنامج حزبنا ولذا أعلن امتناعى عن التصويت

اجماع على الموافقة

وبعد أخذ الرأى نداء بالاسم على التعديلات الدستورية فى الجلسة التاريخية أعلن الدكتور صوفى أبو طالب أن عدد الحاضرين بلغ ٣٦٩ عضوا ، منهم ٣٤٧ وافقوا ، و٢٢ عضوا تغيبوا اثناء أخذ الرأى .

وأعلن رئيس المجلس أنه لم يرفض أحد ولم يمتنع أحد عن التصويت من الحاضرين ، ومن ثم جاءت الموافقة اجماعية « تصفيق » ■

من داخل الجلسة

■ جلسة تاريخية حقا تلك التى عقدها مجلس الشعب امس .. لا لان هذه هى المرة الاولى فى تاريخ حياتنا البرلمانية ، منذ عام ١٨٦٦ التى يقوم فيها مجلس نيابى منتخب بتعديل الدستور .. بل لان روح الوحدة الوطنية الاصيلة تجلت فى هذه الجلسة بصورة ربما لم تحدث من قبل ! ـ فالقاعة لا تكف عن التصفيق عندما يقف البرت برسوم سلامة ليقول انه مفوض من قبل زملائه النواب المسيحيين فى المجلس ليعلن انهم يوافقون بالاجماع ، على ان ينص فى الدستور ، على ان تكون الشريعة الاسلامية السمحاء هى المصدر الرئيسى للتشريع .

ويلقى البرت برسوم ـ والدموع فى عينيه ـ كلمة العمر كله .. انه يخاطب زملاءه المسلمين قائلا :

ـ ان ما بيننا وبينكم لنسب وصهر واننا معكم لا نخاف ولا نرهب احدا !

وانا اقول له :

لقد بلغت رسالتك القلوب يا البرت .. لانها فعلا كانت نابعة من القلب !

■ نوال عامر .. فجرت اكبر قضية اشتد حولها الجدل وطال عندما اقترحت ان يضاف الى النص الذى يعطى لرئيس الجمهورية حق تعيين ثلث اعضاء مجلس الشورى ، فقرة تؤكد ضرورة ان يكون ٥٠ فى المائة من هؤلاء المعينين ، من العمال والفلاحين

واستطاع جبريل محمد « النائب السكندرى » ان يصمد فى وجه العاصفة الهوجاء التى هبت فى وجهه عندما وقف محاولا اقناع زملائه العمال والفلاحين بعدم التمسك بهذا الاقتراح ، نظرا لعدم اهمية مجلس الشورى ..

ولم تهدأ العاصفة الا بعد ان وقف فكرى مكرم عبيد ليعلن - بصفته أمينا عاما للحزب الوطنى - ان الحزب ملتزم بان يكون .. فى المائة من مجموع اعضاء مجلس الشورى - المنتخبين والمعينين - من العمال والفلاحين .

■ احمد يونس « مستقل » وقف يقول فى استغراب :

- طالما ان مجلس الشورى ليست له سلطة تشريعية ولا سلطة رقابة .. فاية لزوم اننا نعمل انتخابات « وزفة » فى طول البلاد وعرضها ! ..

والعم سيد جلال « شيخ نواب حزب العمل » وقف ليقسم انه لو عرف ان مجلس الشورى ، هذا ليس له اى سلطات ؟ فلن يرضى ان يكون عضوا فيه .. لا بالانتخاب ولا بالتعيين

■ عندما اقترح زعيم المعارضة ابراهيم شكرى ان يكون من حق رئيس مجلس الشعب ان يحيل الى مجلس الشورى ما يراه من موضوعات رد عليه الدكتور صوفى ابو طالب رئيس المجلس قائلا :

- ان هذا من اختصاص رئيس الدولة لانه هو الحكم بين السلطات .. ولو اخذنا بهذا الاقتراح ؟ فاننا بذلك نفكك « صواميل » الدولة ! ..

■ ما اكثر المنافسين لحافظ بدوى فى كل المجالات ! .. ان الرجل لم يكد ينهى معركته مع وليم نجيب سيفين الذى ينافسه على امارة الشعر فى المجلس حتى ظهر له منافس قوى جديد هو الدكتور كامل ليلة على لقب « فقيه المجلس » .. وهو اللقب الاهم لدى حافظ بدوى ! ..

فؤاد سعد